

استعمال الأدوية الطبية لتأخير الحيض لأداء فريضة الحج

د. منى خالد محمد علي مكي*

اعتمد للنشر في ٢٨/٦/١٤٣٦هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سلم البحث في ٨/٥/١٤٣٦هـ

ملخص البحث:

إن الحيض من الأمور التي كتبها الله سبحانه وتعالى على النساء، وله أحكامه الخاصة، فالحائض لا تصلي، ولا تصوم، ولا تطوف بالبيت وغيرها من الأحكام، وربما رأيت المرأة أن تستعمل أدوية وطرق تمنع الحيض، لتتمكن من الصوم والصلاة والطواف. لذا جاء هذا البحث بعنوان "استعمال الأدوية الطبية لتأخير الحيض لأداء فريضة الحج" لبيان الحكم الشرعي حول هذه المسألة، يهدف البحث الحالي إلى: إبراز سماحة الدين الإسلامي الحنيف، ودراسة هذا الموضوع من ناحية فقهية باعتبار أنه من مستجدات الحج الفقهية المتعلقة بالمرأة، والتطرق إليه من الناحية الطبية، والتعريف بالآثار المترتبة على استعمال الأدوية الطبية على صحة المرأة المسلمة، وسوف يستخدم البحث المنهج التحليلي، لمناسبتة لطبيعة هذا البحث، ويشتمل البحث على خمسة مباحث وخاتمة، الأول: في التعريف بموانع الحيض وأنواعها الطبية، والثاني: في تعريف الحيض، والثالث: في الأحكام الشرعية المترتبة على الحيض، والرابع: في حكم تناول الأدوية الطبية التي تؤخر نزول الحيض عند الفقهاء، والخامس: في الآثار المترتبة على استعمال الأدوية الطبية التي تؤخر الحيض، واشتملت الختام على أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها البحث ومنها: أن الدين الإسلامي دين يسر، وأن المشقة تجلب التيسير، وأن الحرج مرفوع عن المكلفين، وأن الفقهاء اختلفوا في حكم هذه المسألة، إلا أن الراجح أن حكمه الجواز بشرط أمن الضرر بعد استشارة أهل الخبرة والثقة في ذلك، ومن التوصيات التي يوصي بها البحث: عدم استعمال أي أدوية محذوره شرعاً، لمخالفة ذلك أحكام الشريعة، دعوة أهل العلم والدين إلى مناقشة هذه المستجدات عبر وسائل الإعلام المختلفة، وتبصير النساء بالأحكام الشرعية المتعلقة بذلك.

Abstract:

Menstruation is one of the things written by Allah on women and it has its specific rules: A women who menstruate doesn't pray, fast or roam.. etc. Women

* أستاذ الفقه المقارن المساعد كلية التربية والعلوم بالخرمة جامعة الطائف المملكة العربية السعودية.

may use drugs to prevent menstruation to be able to fast, pray and roam, Then, the present research " entitles: **The use of medical drugs to delay menstruation to perform Al Hajj**". This research aims to: 1/Show leniency of the Islamic religion, 2/Study this subject from jurisprudential aspect as one of the jurisprudential up dates related to women. 3/Study it from the medical aspect and define the effects resulting from using these drugs on women's health. The research will use the analytic method as it suits the nature of the research. The research includes five chapters and a conclusion -Chapter one: introduction to contraindications and medical types.-Chapter two: definition of menstruation language and terms. Chapter three: legal rulings of menstruation.-Chapter four: ruling on delayed medical medication menstruation fuqaha.-Chapter five: effects of the use of medications to delay menstruation. The conclusion involves results and commendations. These are:1/Islam is a religion of facilitation and that difficulty brings facilitation.2/Jurists differ in Islamic rule related to this matter, but the majority agree on its allowance on condition that avoiding harm after consulting people having experience and confidence. Recommendation are the following: 1/Not to use prohibited drugs. 2/Science and religion men should discuss such updates through mass media to help women know Islamic rules related to such subjects topics.

المقدمة:

قال سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾^١، وبعد: فمن نوازل الحج المتعلقة بالمرأة: تناول المرأة حبوب تأخير العادة الشهرية، حتى تستطيع أن تؤدي حجها تاماً على الوجه الذي تحب، ولأن المرأة إذا حاضت لم يجز لها أن تطوف بالبيت وأن تدخل المسجد الحرام. فالحيض له أحكام خاصة، فالحائض لا تصلي، لما روي عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال للنساء: (الْيَسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تَصُمْ)^٢، كما يمنعها من قراءة القرآن، لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: (لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ الْجُبُّ، وَلَا الْحَائِضُ)^٣، ويمنعها كذلك من الطواف بالبيت، والسَّعْي بين الصفا والمروة؛ لما روي أن رسول الله ﷺ قال لعائشة بعد أن نزل عليها دم الحيض، وهي متلبسة بأداء الحج معه: (افْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهُرِي)^٤، ويمنعها نزول دم الحيض من دخول المسجد لحضور درس علم أو نحوه أو غير ذلك، لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: (لَا أَجِلُ الْمَسْجِدَ لِحَائِضٍ وَلَا جُنُبٍ)^٥.

وهناك الكثير من النساء قد يقترب موعد الدورة الشهرية لديهن بالتزامن مع موعد موسم الحج، وحتى يستطعن القيام بتأدية مناسك الحج على أكمل وجه يلجئن إلى اتخاذ وسيلة يُؤخَّرن بها نزول دم الحيض فترة من الزمن حتى يفرغن من أداء مناسك الحج أو العمرة.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

- ١- إبراز سماحة الدين الإسلامي الحنيف.
- ٢- دراسة هذا الموضوع من ناحية فقهية باعتبار أنه من مستجدات الحج الفقهية المتعلقة بالمرأة.
- ٣- التطرق إليه من الناحية الطبية والتعريف بالآثار المترتبة على استعمال الأدوية الطبية على صحة المرأة المسلمة.

منهج البحث:

- يحاول هذا البحث أن يلفت النظر إلى نوازل الحج المتعلقة بالمرأة، وحتى يتمكن من الوصول إلى نتائج موضوعية، فقد اتبع المنهج التحليلي، فضلاً عن عدد من الوسائل والأدوات التي تم الاستعانة بها في البحث ومنها:
- ١- تتبع الجزئيات المتعلقة بالبحث موضوع الدراسة في مظانها.
 - ٢- ترقيم الآيات القرآنية وعزوها إلى سورها.
 - ٣- تخريج الأحاديث النبوية من مصادرها الأصلية، وبيان الحكم عليها قدر الإمكان.
 - ٤- رد المعلومات إلى مصادرها الأصلية.

هيكل البحث:

تقتضي طبيعة موضوع البحث توزيعه إلى خمسة مباحث وخاتمة.

المبحث الأول: التعريف بموانع الحيض وأنواعها الطبية.

المبحث الثاني: تعريف الحيض لغةً واصطلاحاً.

المبحث الثالث: الأحكام الشرعية المترتبة على الحيض.

المبحث الرابع: حكم تناول الأدوية الطبية التي تؤخر نزول الحيض عند الفقهاء.

المبحث الخامس: الآثار المترتبة من استعمال الأدوية الطبية التي تؤخر الحيض.

وأخيراً **الخاتمة** التي تحتوي على أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها البحث.

المبحث الأول

التعريف بموانع إنزال الحيض وأنواعها

تمهيد:

إن أفضل طريقة لمنع الحمل بشكل مضمون، وبنفس الوقت لتأخير الدورة الشهرية هي استعمال حبوب منع الحمل، ومنذ القدم والإنسان يحاول تنظيم نسله، فاستعمل وسائل عديدة لمنع الحمل في الأوقات التي لا يرغب فيها بالحمل. فكان العزل منذ القديم. وقد ورد في الصحيحين عن جابر رضي الله عنه: (كُنَّا نَعْزِلُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ)، وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه: (أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ لِي جَارِيَةً، هِيَ خَادِمُنَا وَسَانِيئَتُنَا، وَأَنَا أَطُوفُ عَلَيْهَا، وَأَنَا أَكْرَهُ أَنْ تَحْمِلَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اعْزِلْ عَنْهَا إِنْ شِئْتَ، فَإِنَّهُ سَيَأْتِيهَا مَا قُدِّرَ لَهَا»، فَلَبِثَ الرَّجُلُ، ثُمَّ أَتَاهُ، فَقَالَ: إِنَّ الْجَارِيَةَ قَدْ حَبِلَتْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ أَخْبَرْتُكَ أَنَّهُ سَيَأْتِيهَا مَا قُدِّرَ لَهَا»^٨.

وروي أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ لِي جَارِيَةً وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَعْزِلَ عَنْهَا، وَإِنَّ الْيَهُودَ يَزْعُمُونَ أَنَّهَا الْمَوْعُودَةُ الصُّغْرَى، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (كَذَبْتَ يَهُودُ، لَوْ أَرَادَ اللَّهُ خَلْقَهُ لَمْ تَسْتَطِعْ أَنْ تَصْرِفَهُ)^٩.

إن النظر في مجموع هذه الأحاديث ينتهي بنا إلى حكم فقهي يلاءم نصوصها، وهو جواز العزل، وإن كانت هناك وسائل أخرى كثيرة لمنع الحمل، ومع تقدم العلم وتطور الطب، ظهرت أنواع كثيرة منها على سبيل العدد لا الحصر: الأقراص أو ما تعرف بحبوب منع الحمل، العزل، الواقي الذكري، الواقي الأنثوي، فترة الأمان و اللولب، فحبوب منع الحمل بأنواعها المختلفة من الوسائل التي استعملتها المرأة حديثاً، لتأخير الحيض، لتتمكن من أداء وجباتها الدينية.

وسوف نبين هذه الأنواع، والأثر الذي يترتب عليها لوقف نزول دم الحيض، ومن ثم قيام المرأة بأداء فريضة الحج على الوجه الذي تريده.

أنواع موانع إنزال الحيض:

إن الدورة الشهرية يتحكم فيها نوعين من الهرمونات هما: هرمون

(الاستروجين)، وهرمون (البروجيسترون)، وبوجه عام يمكن تأخير الدورة بإحدى طريقتين:

الطريقة الأولى: بالمحافظة على مستوى هرمون البروجيسترون في الدم.
والثانية: عن طريق المحافظة على الهرمونان (الاستروجين والبروجيسترون) معاً بشكل ثابت بحيث يحافظ على ثبات بطانة الرحم وعدم نزول الدورة.

فالطريقة الثانية نتائجها أفضل وهي استخدام الهرمونين معاً في صورة أقراص منع الحمل، حيث تعتبر حبوب منع الحمل من أكثر وسائل تنظيم الحمل شيوعاً، ومن أفضل الأدوية الطبية التي يمكن استخدامها لمنع نزول الدورة الشهرية في أثناء الحج، وهي نوعان: **النوع الأول:** حبوب منع الحمل المركبة وهي تحتوي هرموني البروجيسترون والاستروجين، وتعمل هذه الحبوب على ثبات بطانة الرحم والمحافظة على الهرمونين وبالتالي يمنع نزول الدورة الشهرية، **النوع الثاني:** حبوب منع الحمل أحادية الهرمون وتحتوي على هرمون البروجيسترون فقط، وهذه الحبوب تمنع الحمل عن طريق تغيير الهرمونات الأنثوية الموجودة في الجسم فتمنع الإباضة، ومن ثم تمنع الحمل.

ويعتبر هذا النوع من الحبوب من أسهل وأمن طرق منع الحمل، وذلك لأنها إذا استعملت بالطريقة الصحيحة فإن نسبة نجاحها في منع الحمل تبلغ تقريباً ٩٩.٥% تقريباً وفي حالة التوقف عن استعمالها يمكن للمرأة أن تستعيد قدرتها على الحمل مباشرة^{١٠}.

ولكن عند استخدام هذه الأدوية يجب على المرأة:

- ١- الذهاب إلى الطبيب المختص قبل السفر للحج بوقت لا يقل عن سبعة أيام ليوصف لها الدواء المناسب وطريقة استخدامه.
- ٢- يجب أن يتم تناول الدواء يومياً في الوقت المحدد دون نسيان أي جرعة من الجرعات المطلوبة إلى أن تنتهي فترة الحج.
- ٣- إذا حدث تقيؤ أو إسهال خلال ساعتين من تناول الدواء يجب تناول حبة أخرى

عوضاً عن التي فقدت أثناء التقيؤ.

وبعد التعريف بموانع الحمل وبيان أنواعها الطبية ننتقل بإذن الله تعالى إلى المبحث الثاني حول تعريف الحيض في اللغة والاصطلاح.

المبحث الثاني

تعريف الحيض في اللغة والاصطلاح

أولاً: تعريف الحيض في اللغة العربية:

ذكر علماء اللغة أن الحيض أصله السيلان، يقال حاض الوادي إذا سال ويسمى حيض لسيلانه في أوقاته.

الحيض لغة: السيلان، من قولهم: «حاض الوادي» إذا سال، وحيضان السيول ما سال منها، ومنه: «حاضت السمرة»، إذا سال منها شبه الدم، وهو الصمغ الأحمر. وقيل للحوض، حوض؛ لأن الماء يحيض إليه، أي: يسيل^{١١}، وحاضت المرأة تحيض حيضاً، ومحيضاً فهي حائض، والمحيض يكون اسماً ومصدرًا. وجمع الحائض: حوائض وحيض. والحيض بالكسر الاسم. وقيل: الدم نفسه ومن ذلك ما جاء في حديث عائشة (إِنَّ حَيْضَتَكَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ)^{١٢}، ويقال تحيضت المرأة: إذا تركت الصلاة أيام حيضها. وتحيضت المرأة: إذا قعدت أيام حيضتها تنتظر انقطاعه أي الدم^{١٣}، وحاضت، بلغت سن المحيض.

وهذا الدم المعتاد الذي يخرج من المرأة له أسماء كثيرة منها:

الأول: الحيض وهو أشهرها.

الثاني: الطمث، والمرأة طامث. قال الفراء: الطمث الدم. وكذلك قيل: إذا افتض الرجل البكر قد طمئها أي أدماها. قال تعالى: «فِيهِنَّ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ لَمْ يَطْمِئُنَّهِنَّ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ»^{١٤}.

الثالث: العراك. وفي حديث جابر عند مسلم أنه قال: (أَقْبَلْنَا مُهْلَيْنِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِحَجٍّ مُفْرَدٍ، وَأَقْبَلْتُ عَائِشَةُ ، بِعُمْرَةٍ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِسَرِفٍ عَزَكْتُ، حَتَّى إِذَا قَدِمْنَا طُفْنَا بِالْكَعْبَةِ وَالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَجْلُ مِنَّا مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَذِي، قَالَ فَقُلْنَا: جِلْ مَاذَا ؟ قَالَ: «الْجِلُّ كُلُّهُ» فَوَاقَعْنَا النِّسَاءَ، وَتَطَيَّبْنَا بِالطِّيبِ، وَلَبِسْنَا ثِيَابَنَا،

وَلَيْسَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ عَرَفَةَ إِلَّا أَرْبَعُ لَيَالٍ، ثُمَّ أَهْلَلْنَا يَوْمَ التَّوْبَةِ، ثُمَّ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عَائِشَةَ ، فَوَجَدَهَا تَبْكِي، فَقَالَ: «مَا شَأْنُكَ؟» قَالَتْ: شَأْنِي أَنِّي قَدْ حِضْتُ، وَقَدْ حَلَّ النَّاسُ، وَلَمْ أَحِلِّ، وَلَمْ أَطْفِ بِالْبَيْتِ وَالنَّاسُ يَذْهَبُونَ إِلَى الْحِجِّ الْآنَ، فَقَالَ: «إِنَّ هَذَا أَمْرٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ، فَأَغْتَسِلِي، ثُمَّ أَهْلِي بِالْحِجِّ» فَفَعَلْتُ وَوَقَفْتُ الْمَوَاقِفَ، حَتَّى إِذَا طَهَرْتُ طَافْتُ بِالْكَعْبَةِ وَالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ قِيلَ: «قَدْ حَلَلْتَ مِنْ حَجِّكَ وَعُمَرَتِكَ جَمِيعًا» فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَجِدُ فِي نَفْسِي أَنِّي لَمْ أَطْفِ بِالْبَيْتِ حَتَّى حَجَجْتُ، قَالَ: «فَاذْهَبِي بِهَا، يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ، فَأَعْمَرِيهَا مِنَ التَّنْعِيمِ» وَذَلِكَ لَيْلَةُ الْحَصْبَةِ^{١٥}، والعراك الحيض، ونساء عوارك أي حيض.

الرابع: الضحك، والمرأة ضاحك واستدل بقوله تعالى: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ﴾^{١٦}. أي حاضت. وهو ضعيف، وقيل: ضحكت تعجباً من أنها وزوجها إبراهيم يخدمان ضيفانهم بأنفسهم تكرمة لهم، وهم عن طعامهم ممسكون لا يأكلون^{١٧}.

الخامس: الإكبار وفي هذا المعنى خلاف شديد، وقد استدل بعضهم بقول الشاعر:

نأتي النساء على أطهارهن ولا نأتي النساء إذا أكبرن إكباراً

السادس: الإعصار، قال في اللسان: المعصر: التي بلغت عصر شبابها وقيل: أول ما أدركت وحاضت.

السابع: النفاس، وفيه حديث أم سلمة في البخاري قالت: (بَيْنَا أَنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، مُضْطَجِعَةً فِي خَمِيصَةٍ، إِذْ حِضْتُ، فَانْسَلْتُ، فَأَخَذْتُ ثِيَابَ حِيضَتِي، قَالَ: «أَنْفَسَتْ» قُلْتُ: نَعَمْ، فَدَعَانِي، فَاضْطَجَعْتُ مَعَهُ فِي الْخَمِيلَةِ)^{١٨}.

ثانياً: تعريف الحيض في الاصطلاح:

يرى جمهور الفقهاء في تعريف الحيض شرعاً: بأنه (الدم الخارج من قبل المرأة في حال الصحة، من غير سبب ولادة ولا افتضااض بكاره...)^{١٩}، وزاد ابن حزم الظاهري في تعريفه: (أنه الدم الأسود الخاثر الكريه الرائحة خاصة)^{٢٠}، وأساس التعريف الشرعي حديث رسول الله ﷺ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حُبَيْشٍ أَنَّهَا كَانَتْ تُسْتَحَاضُ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: (إِذَا كَانَ دَمُ الْحَيْضَةِ فَإِنَّهُ أَسْوَدُ يُعْرَفُ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ فَأَمْسِكِي عَنِ الصَّلَاةِ، فَإِذَا كَانَ الْآخِرُ فَتَوَضَّئِي وَصَلِّي فَإِنَّمَا هُوَ عِرْقٌ)^{٢١}.

والحيض دليل على بلوغ المرأة والدليل على ذلك من السنة: قوله ﷺ: (لَا تُقْبَلُ صَلَاةُ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ)^{٢٢}، وأجمع العلماء على أن الحيض بلوغ في حق النساء^{٢٣}. ومع ذلك فقد عُرِّفَ بتعاريف كثيرة تختلف فيما بينها حتى داخل المذهب الواحد، ونذكر هنا تعريفاً من كل مذهب، ثم نُعَقِبُ ذلك بالتعريف المختار.

- عرّفه ابن الهمام من الحنفية: بأنه (الدم الذي ينفضه رحم امرأة سالمة عن داء وصغر)^{٢٤}.

- وعرفه ابن جزي من المالكية: بأنه (الدم الخارج من فرج المرأة التي يمكن حملها عادةً من غير ولادة ولا مرض)^{٢٥}.

وعرفه الشربيني من الشافعية: بأنه (الخارج من فرج المرأة على سبيل الصحة من غير سبب الولادة)^{٢٦}.

- وعرفه ابن قدامة من الحنابلة: بأنه (دم يُرخيه الرحم إذا بلغت المرأة ثم يعتادها في أوقات معلومة)^{٢٧}.

وكل هذه التعريفات لا تخلو من نقص، إما بكونها غير جامعة أو غير مانعة، ولعلّ أفضل تعريف ما عرّف به البهوتي من الحنابلة حيث قال: (هو دم طبيعة وجبلة، يخرج من قعر الرحم في أوقات معلومة)^{٢٨}. ففي قوله: "دم طبيعة وجبلة" يخرج به ما كان على سبيل المرض ونحوه. وقوله: "من قعر الرحم" يخرج به دم الاستحاضة، فإنه من أدنى الرحم، من عرق يسمى "العاذل"، وقوله: «في أوقات معلومة»، أي: فليس دم فساد، وإنما خلُق لحكمة وهي تغذية الولد، ولذلك إذا حملت المرأة انقطع حيضها في الغالب^{٢٩}، ولو أضيف إلى التعريف لفظة: "من غير سبب ولادة" ليُخرج بذلك دم النفاس لكان أولى، فإنه دم طبيعة، يخرج من قعر الرحم، وفي وقت معلوم هو وقت الولادة، إلا أنّ سببه الولادة.

المبحث الثالث

الأحكام الشرعية المترتبة على الحيض

إذا حاضت المرأة فإن هناك عدد من الأحكام الشرعية التي تترتب على ذلك: أحدها: أنه يمنع من الصلاة ويسقط القضاء، أما ترك الصلاة: فلرواية الزهري عن

عمرة عن عائشة (أن حمنة بنت جحش قالت: كُنْتُ أُسْتَحَاضُ حَيْضَةً كَثِيرَةً شَدِيدَةً، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَسْتَفْتِيهِ وَأُخْبِرُهُ، فَوَجَدْتُهُ فِي بَيْتِ أُخْتِي زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أُسْتَحَاضُ حَيْضَةً كَثِيرَةً شَدِيدَةً، فَمَا تَأْمُرُنِي فِيهَا، فَقَدْ مَنَعْتَنِي الصِّيَامَ وَالصَّلَاةَ؟) ^{٣٠}، وأما سقوط القضاء فعن أيوب عن أبي قلابة عن معاذا العديوية (أنَّ امْرَأَةً سَأَلَتْ عَائِشَةَ فَقَالَتْ: أَتَقْضِي إِحْدَانَا الصَّلَاةَ أَيَّامَ مَحِيضِهَا؟ فَقَالَتْ عَائِشَةُ: أَحْزُورِيَّةً أَنْتِ؟ قَدْ كَانَتْ إِحْدَانَا تَحِيضُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ لَا تُؤْمَرُ بِقَضَاءِ) ^{٣١}.

والثاني: أنه يمنع من الصيام ويوجب القضاء، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ ، نَقُولُ: (كَانَ يَكُونُ عَلَيَّ الصَّوْمُ مِنْ رَمَضَانَ، فَمَا أُسْتَطِيعُ أَنْ أَقْضِيَ إِلَّا فِي شَعْبَانَ) ^{٣٢}، يعني: صوم ما أفطرت بالحيض، ثم فيه دليل على القضاء.

والثالث: الطواف بالبيت، فعن عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: (قَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، وَلَمْ أَطِفْ بِالْبَيْتِ وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ قَالَتْ: فَشَكَوْتُ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «افْعَلِي كَمَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهَرِي») ^{٣٣}.

والرابع: دخول المسجد، وهنا توجد مسألتان حول هذا الأمر:

المسألة الأولى: اللبث في المسجد، ولقد اختلف أهل العلم في حكم دخول الحائض إلى المسجد وليثها فيه على قولين:

القول الأول:

لا يجوز لها ذلك، وذهب إليه جمهور أهل العلم، ومنهم الأئمة الأربعة وأصحابهم ^{٣٤}. واستدلوا بعدد من الأدلة منها: قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾ ^{٣٥}، ولما روي عنه ﷺ قال: (..) فَإِنِّي لَا أُحِلُّ الْمَسْجِدَ لِحَائِضٍ وَلَا جُنُبٍ) ^{٣٦}، ولأن حدث الحيض أغلظ من حدث الجنابة، ثم كان نص الكتاب يمنع الجنب من المقام فيه فكانت الحائض مع ما يخاف تتجسس المسجد بدنها أحق بالمنع وإذا منعت من المسجد فهي ممنوعة من الاعتكاف لا محالة.

القول الثاني:

أنَّ لها ذلك: ذهب إليه داود وابن حزم والمزني ^{٣٧}، ومما استدلو به:

١- قوله ﷺ: (جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا)^{٣٨}. ولا خلاف أنَّ الحائض مُباح لها جميع الأرض، وهي مسجد، فلا يجوز أن يُخَصَّ بالمنع بعض المساجد دون بعض^{٣٩}.

٢- قول النبي ﷺ لعائشة لما حاضت وهي مُحْرِمَةٌ: (افْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهُرِي)^{٤٠}.

فلم ينهها إلاَّ عن الطواف بالبيت فقط، ومن الباطل المتيقَّن أن يكون لا يحلُّ لها دخول المسجد، فلا ينهاها عليه السلام عن ذلك، ويقتصر على منعها من الطواف^{٤١}.

والخامس: مس المصحف، ولا خلاف بين أهل العلم في أنه يجوز للحائض مس المصحف حالة الضرورة، وقد مثل لذلك بما إذا خيف على المصحف من الحرق أو الغرق أو وقوعه في نجاسة، أو حصوله في يد كافر^{٤٢}.

أما إذا كان مس المصحف لغير ضرورة مع عدم وجود حائل، فقد اختلف الفقهاء في ذلك إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول:

أنه يحرم. ذهب إليه جمهور أهل العلم^{٤٣}، ومنهم أصحاب المذاهب الأربعة^{٤٤}. إلاَّ أنَّ المالكية استثنوا من ذلك المتعلِّمة وكذلك المعلمة.

ولقد استدلوا على ذلك بقوله تعالى ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾^{٤٥}، فالضمير (الهاء) يعود إلى القرآن الكريم، والمقصود بـ﴿الْمُطَهَّرُونَ﴾ المطهَّرين من الحدث، وهم المكلفون من الآدميين^{٤٦}.

القول الثاني:

أن لها مسَّه بظاهر الكفِّ دون باطنه: وهذا القول ذهب إليه الحكم وحمَّاد^{٤٧}. واحتجَّا بأنَّ آلة اللمس باطن اليد، فينصرف النهي إليه دون غيره^{٤٨}. وهذا القول ليس بصحيح، فإنَّ كلَّ شيءٍ لاقى شيئاً فقد مسَّه^{٤٩}.

القول الثالث:

أنَّ لها مسَّه مُطلقاً: ولقد ذهب إليه جمعٌ من فقهاء السلف، منهم سعيد بن

جبير، ومجاهد، والضحاك^{٥٠}. وهو قول داود، وابن حزم^{٥١}، ورؤي عن الحكم وحماد^{٥٢}. واستدلوا بعدد من الأدلة منها:

١- أن النبي ﷺ كتب إلى هرقل عظيم الروم: (أسلم تسلم، يؤتك الله أجرك مرتين، فإن توليت فإنما عليك إثم الأريسيين^{٥٣})^{٥٤} و«يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ»^{٥٥}.

ووجه الاستدلال:

أن النبي ﷺ كتب بهذا إلى الروم مع كونهم جامعين لنجاسة الشرك والجنابة، ووقوع اللمس منهم معلوم^{٥٦}، وإذا ثبت هذا في هؤلاء فالحائض من باب أولى.

والراجع:

هو ما ذهب إليه القائلون بجواز ذلك للحائض لعدم الدليل على المنع، وقد جَوَّزْنَا لها فيما سبق قراءة القرآن، وهذا فرعٌ عن تلك، وقد قال النبي ﷺ لعائشة: (إِنَّ حَيْضَتَكَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ)^{٥٧}. إلا أنه ومراعاة للخلاف، ثم هو أحوط، وأبرأ للذمة، ينبغي أن يكون مسَّهاً له من وراء حائل.

أما إذا كان مس المصحف من وراء حائل فقد اختلف القائلون بوجوب التطهر لمس المصحف في حكم مسَّهاً له مع وجود الحائل على الأقوال التالية:

القول الأول:

أنه يجوز إذا كان الحائل مُنفصلاً عن المصحف، أما مع اتصاله كجلدة فإنه لا يجوز. وهذا القول ذهب إليه الحنفية^{٥٨}، والمالكية^{٥٩}، وأحمد في رواية عنه، وعليها أكثر الحنابلة^{٦٠}.

واستدلوا على ذلك بأنَّ الحائل المتصل يعد منه، بدليل أنه يدخل في بيعه وإن لم يُذَكَّر، بخلاف المنفصل فإنه لا يُعَدُّ منه، ولذا لا يدخل في بيعه إن لم يُذَكَّر^{٦١}.

القول الثاني:

أنه لا يجوز لها مسُّه مطلقاً، وسواء كان الحائل متصلاً أو منفصلاً. ذهب إليه الشافعية في الصحيح من الوجهين^{٦٢}، وهو رواية عن الإمام أحمد^{٦٣}.

واستدل هؤلاء للمنع من مسه مع الحائل المتصل بما استدل به أصحاب القول الأول، أما للمنع من مسه مع الحائل المنفصل فقالوا: لأنها متخذة للقرآن منسوبة إليه، فإذا اشتملت على القرآن اقتضى التعظيم ألا يمَسَّ إلا على الطهارة^{٦٤}.

القول الثالث:

أنه يجوز لها مسه وراء الحائل، سواء كان متصلاً أو منفصلاً. وذهب إليه الشافعية، في مقابل الأصح من الوجهين^{٦٥}، وبعض الحنابلة^{٦٦}.

واستدلوا: بأن النهي إنما ورد عن مسه، ومع الحائل إنما يكون المس له دون المصحف^{٦٧}.

والسادس: قراءة القرآن، فذهب الحنفية^{٦٨}، ومالك في رواية عنه^{٦٩}، والشافعية^{٧٠}، وأحمد في رواية عنه^{٧١} بأنه لا يجوز، وإن خالف فيه مالك ولما دللنا عليه من نهيه ﷺ الجنب والحائض أن يقرأ شيئاً من القرآن.

والسابع: الوطء لقوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾^{٧٢}.

فأما الاستمتاع بما فوق الإزار وهو ما علا السرة وانحدر عن الركبة فمباح، عن عائشة قالت: (كَانَ إِحْدَانَا إِذَا كَانَتْ حَائِضًا أَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَأْتِرَ فِي فَوْرِ حَيْضَتِهَا، ثُمَّ يُبَاشِرُهَا، قَالَتْ: وَأَنْتُمْ يَمْلِكُ إِرْبَهُ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْلِكُ إِرْبَهُ)^{٧٣}.

فأما الاستمتاع بما دون الإزار وهو ما بين السرة والركبة إذا عدل عن الفرج فقد اختلف فيه الفقهاء على ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه محظور، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف، فعن حرام بن حكيم، عن عمه، أنه سأل رسول الله ﷺ: (مَا يَحِلُّ لِي مِنْ أَمْرَاتِي وَهِيَ حَائِضٌ؟ قَالَ: لَكَ مَا فَوْقَ الْإِزَارِ)^{٧٤}.

والوجه الثاني: أنه مباح، وبه قال مالك ومحمد بن الحسن لما روي أن ثلاثة رهط سألوا عمر بن الخطاب رضي الله عنه عما يحل من الحائض فقال: ما أحسم الحجرين، ولأن الفرج هو المخصوص بالتحريم دون ما حوله كالدبر، وتأولوا قوله ما تحت الإزار أنه

كناية عن الفرج وهو مشهور أنهم يكونون عن الفرج بالإزار .
والوجه الثالث: وهو قول أبي الفياض: إنه إن كان يضبط نفسه عن إصابة الفرج إما لضعف شهوته أو لقوة تخرجه جاز أن يستمتع بما بين السرة والركبة، وإن لم يضبط نفسه عن ذلك لقوة شهوته وقلة تخرجه لم يجز لحديث السيدة عائشة السابق ذكره^{٧٥}.

المبحث الرابع **حكم تناول الأدوية الطبية التي تؤخر نزول الحيض** **عند الفقهاء**

تناول المرأة حبوب تأخير العادة الشهرية لأداء فريضة الحج من النوازل المعاصرة حديثاً، ولقد اختلف الفقهاء حول هذه المسألة.
أولاً: المذهب الحنفي:

جاء في كتاب البحر الرائق: (إذا شربت المرأة دواءً فنزل الدم في أيام الحيض فإنه حيض، وعليه لو شربته لترفع به الحيض فإنه لا يُعد حيضاً)^{٧٦}.
ثانياً: المذهب المالكي:

اشتراط بعض المالكية خروج دم الحيض من نفسه، وأما خروجه بدواء فإن استعجاله لا يُخرجه عن كونه حيضاً، ولعل كلامهم هذا يدل على أن المرأة إذا شربته لمنع نزول الحيض فإنها لا تتوقف عن الصلاة والصيام والطواف بالبيت، وقد جاء في منح الجليل (وأن امرأة أرادت العمرة، وخافت الحيض قبل تمامها؛ فشربت دواء لتأخيره، فعندهم أنه يكره لها ذلك؛ مخافة إدخالها ضرراً في جسمها)^{٧٧}، ومفهومه جواز شربه إذا لم يلحق ضرراً في جسمها.

ثالثاً: المذهب الشافعي:

وكذلك نجد الشافعية يذكرون أنه لو استعملت المرأة دواء حتى حاضت كان ذلك بلوغاً، تكلف بالتكاليف الشرعية، فتصلي، وتصوم....الخ، وأنها لو شربت دواءً لتمنع الحيض لم يلزمها قضاء^{٧٨}، فهم بذلك يثبتون الأحكام وينفونها بسبب أخذها الدواء الذي يُدر الدم، ومفهوم حديثهم هذا: أنه لو شربت دواء لمنعه، فامتنع، كان ذلك دليلاً على عدم تركها الصلاة والصيام.

رابعاً: المذهب الحنبلي:

ويرى الحنابلة بأنه يجوز للمرأة شرب دواء مباح لقطع الحيض إن أمن الضرر، حيث جاء في كتاب الروض المربع: (ولأنثى شربه أي الدواء لحصول الحيض ولقطعه، لأنه الأصل حتى يرد التحريم ولم يرد)^{٧٩}. وقال ابن ضويان: (ولأنثى شربه أي: الدواء المباح لحصول الحيض ولقطعه؛ لأنه الأصل حتى يرد التحريم ولم يرد)^{٨٠}.

الرأي الراجح:

مما سبق يظهر اتفاق الفقهاء على جواز شرب الدواء الذي يمنع نزول دم الحيض، وهذا الجواز مشروط بعدم الضرر بإخبار أهل الخبرة والثقة، مع اشتراط وجود الحاجة لذلك.

سئل الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله عن هذه المسألة فأجاب بقوله: (لا حرج أن تأخذ المرأة حبوب منع الحيض تمنع الدورة الشهرية أيام رمضان حتى تصوم مع الناس وفي أيام الحج حتى تطوف مع الناس ولا تتعطل عن أعمال الحج، وإن وجد غير الحبوب شيء يمنع الدورة فلا بأس إذا لم يكن فيه محذور شرعاً ومضرة)^{٨١}. وكما يكون تناول حبوب منع الحيض قبل أداء المناسك لتأخير الحيض، يمكن أن يكون في أثنائها لإيقافه، فإذا كانت المرأة حائضاً، ولم تطف للإفاضة، فإنه يجوز لها أن تستعمل الأدوية التي توقف الحيض، إذا لم يكن في ذلك ضرر عليها، فإذا توقفت وطهرت اغتسلت وطافت.

فلا مانع شرعاً من أن تستخدم المرأة حبوباً لتأخير الحيض، حتى تستكمل أداء بعض العبادات، على ألا يكون هناك ضرر من استخدام هذه الحبوب.

ولا حرج على المرأة أن تتخذ وسيلة من دواء أو غيره تؤخر بها نزول دم الحيض، حتى تفرغ من الأعمال التي تلبست بها، سواء كانت عبادات أو غيرها، بشرط أن تكون الوسيلة مباحة شرعاً، وأن لا يترتب على اتخاذها إضرار بها.

ولكن لو تناولت المرأة حبوب منع نزول دم الحيض فهل تصبح على طهر أم لا ؟. وللإجابة على هذا التساؤل: فإن الفقهاء الذين أجازوا استخدام هذه الأدوية

سواء بإطلاق أو بشرط عدم الضرر يرون بأن المرأة ستكون في حكم الطاهرات، وإنما الخلاف حاصل بين المانعين من استخدام هذا الدواء، وحاصل أقوال أهل العلم في المسألة ثلاثة أقوال:

القول الأول:

إذا استخدمت المرأة أدوية لتأخير نزول الدورة الشهرية فإنها تكون في فترة انحباس الدم وعدم نزوله من الطاهرات فتصوم وتصلي ويأتيها زوجها وتؤدي جميع المناسك.

ودليله: أن الحيض لا تترتب عليه الأحكام من ترك الصلاة والصيام إلا إذا خرج الدم فمتى وجد الدم وجد حكمه، أما إذا انحبس ولم يخرج فإنه لا يترتب عليه شيء؛ لأن الله تعالى علق الحكم على وجود الدم، فإذا لم يوجد الدم لم يوجد حكمه، فالحكم يدور مع علته، قال الله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَدْنَىٰ﴾^{٨٢}، فمتى وجد هذا الأذى ثبت حكمه، ومتى لم يوجد لم يثبت حكمه.

القول الثاني:

إذا استخدمت المرأة أدوية لتأخير نزول دم الحيض فإنها تكون في حكم الحائض، وكأنهم استدلوا على ذلك بأن الرسول ﷺ أخبر بأن الحيض شيء كتبه الله على بنات آدم، وأن المرأة تترك من أجله الصلاة والصيام، وهذه التي تستعمل هذه الأدوية تكون قد حبست الدم عن النزول في أوانه المكتوب له، فظنوا أن المرأة إذا انحبس عنها الحيض بسبب الدواء أنه لا يصح لها صوم ولا صلاة وقت العادة، وإن كانت منحبسة^{٨٣}، لأنها ستصلي وتصوم في الوقت المعتاد لنزول الدورة، وكأنهم اعتبروا هذا المنع الطارئ لنزول الحيض كعدمه.

القول الثالث:

إن علمت أن الدم إنما يرتفع اليوم ونحوه فلا يجوز لها الإقدام على ذلك وحكمها حكم الحائض، وإن انقطع ثم عاودها بعد اليومين والثلاثة إلى الخمسة فحكمها حكم الحائض، وإن كان ارتفاعه يستديم عشرة أيام أو ثمانية فحكمها حكم الطاهرات.

الترجيح:

أرجح هذه الأقوال هو القول الأول، فإذا استخدمت المرأة أدوية لتأخير نزول الدورة الشهرية فإنها تكون في فترة انحباس الدم وعدم نزوله من الطاهرات فتصوم وتصلي وتطوف بالبيت ويأتيها زوجها، لما سبق ذكره في الآية والحديث من أن دم الحيض متى وجد وجد حكمه، ومتى انعدم انعدم حكمه، وعلى هذا فتاوى جمهور المتقدمين والمتأخرين من أهل العلم.

وبعد بيان أقوال الفقهاء حول هذه المسألة، سنبين بإذن الله تعالى في المبحث الخامس الآثار المترتبة من استعمال الأدوية الطبية التي تؤخر الحيض.

المبحث الخامس**الآثار المترتبة من استعمال الأدوية الطبية التي تؤخر الحيض**

من فضل الله على عباده أن سخر لهم العلم يستخدمونه فيما يصلح لهم حالهم ويقيم به شؤونهم، ومن ذلك أن العلم قد يسر لنا ما لم يكن متاحاً من قبل في تأخير الدورة الشهرية أو تقديمها على حسب ظروف كل امرأة على حدة والحج رحلة روحانية يرغب الناس كافة (رجالاً ونساءً) في الاستمتاع بكل لحظة فيها، ومن هذا المنطلق دأبت بعض النساء إلى استعمال وسائل تأخير الدورة الشهرية.

الأدوية المستعملة لهذا الغرض هي حبوب منع الحمل، وأهم خطر لدى مستخدمات حبوب منع الحمل هو زيادة احتمال الإصابة بأمراض جهاز الدوران وخاصة لدى السيدات بعمر ٣٥ سنة والمدخنات. حيث يزداد خطر الإصابة بأربعة أمراض:

١- المثار الوريدي أو التجلط الدموي.

٢- أمراض نقص التروية القلبية بما فيها الأزمات القلبية.

٣- الأمراض الوعائية للجملة العصبية المركزية..

٤- ارتفاع التوتر الشرياني.

أمام هذه التأثيرات التي تحدثها حبوب منع الحمل المؤلفة من الهرمونات المذكورة آنفاً وبعد الاستفسار من أطباء النساء حول مدى تأثير هذه الهرمونات في

النساء إذا أخذت للتحكم في زمن الحيض تقديمًا وتأخيرًا، فقد ورد القول: (إن التأثير السلبي يكون ضعيفاً أو شبه معدوم....)^{٨٤}.

فهناك بعض الآثار الجانبية التي قد تسببها أدوية تأخير الدورة الشهرية، ولكن تأثيرها يختلف بحسب مدة الاستخدام. ومن هذه الآثار: الشعور بالصداع، الغثيان أو القيء، الآم الدورة الشهرية، حدوث بعض الآم في الثدي، ومن الممكن نزول دم متقطع بين الحين والآخر، كما يمكن أن يحدث تغيير في المزاج.

وشدد استشاري النساء والتوليد والعقم الدكتور خالد عبد العزيز في مجمل حديثه عن استعمال حبوب منع نزول الدورة الشهرية في رمضان: (على ضرورة إبطار السيدة أيام الدورة، وعدم التوجه لاستخدام حبوب منع الحمل لتأخير الدورة، لأن حرمان الجسم من نشاطه الطبيعي قد يؤدي فيما بعد إلى حدوث اضطرابات في طبيعة الدورة)^{٨٥}، ويقاس على ذلك منع نزول الدورة الشهرية أثناء أداء فريضة الحج.

فالأصل في الشريعة الإسلامية منع الضرر لقوله ﷺ: (لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ)^{٨٦}، فإذا استشارت المرأة طبيباً مسلماً عدلاً، وأباح لها استخدام الدواء الذي يؤخر نزول الحيض حتى تؤدي فريضة الحج، دون أن يترتب على ذلك ضرر من حيث الاضطراب في الهرمونات وما يتبع ذلك من آثار سيئة جاز لها ذلك.

ومع أن حبوب منع الحمل من أفضل هذه الوسائل، إلا أن هناك العديد من الاحتياطات اللازمة ومنها:

- ١- لا ينصح أخذ الحبوب للنساء اللاتي قارن على الأربعين أو تجاوزوها.
- ٢- لا ينصح أخذ الحبوب للنساء اللاتي لديهن مرض السكر أو ارتفاع ضغط الدم.
- ٣- لا ينصح أخذ الحبوب للنساء اللاتي يعانين من ارتفاع إنزيمات الكبد أو مصابات بالتهاب الكبد الوبائي.
- ٤- لا ينصح أخذ الحبوب للنساء اللاتي يعانين من أورام ليفية في الرحم أو الثدي.
- ٥- ينصح بتناول الحبوب ابتداء من منتصف الدورة وبلا انقطاع حتى انتهاء الحج.
- ٦- ينصح بتناول الحبوب ابتداء من منتصف الدورة وبلا انقطاع حتى انتهاء الحج.

ويجب التوقف المباشر عن استعمال الحبوب في حالة:

- ١- حدوث ألم شديد ومفاجئ في الصدر.
- ٢- ألم شديد في إحدى الساقين أو كلاهما.
- ٣- حدوث ضيق في التنفس مفاجئ ومستمر.
- ٤- صداع شديد مستمر وغير معتاد، وخاصة إذا كان للمرة الأولى، أو صاحبه عدم وضوح في الرؤية أو قلة في حدة الإبصار.

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه ومن تبع هداه إلى يوم الدين وبعد: فقد فرغت بعون الله وفضله من الكتابة في موضوع "استعمال الأدوية الطبية لتأخير الحيض لأداء فريضة الحج"، ولقد توصلت إلى الخاتمة والتي تتضمن أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها البحث.

أولاً: النتائج:

- ١- أهمية هذا الموضوع في حياة المرأة من الجانب الديني والعبادي.
- ٢- أن الدين الإسلامي دين يسر، وأن المشقة تجلب التيسير، وأن الحرج مرفوع عن المكلفين.
- ٣- إدراك المرأة المسلمة لمناسك الحج وحرصها التام على أدائها بصورة صحيحة.
- ٤- اختلاف الفقهاء في الحكم الشرعي لهذه المسألة، إلا أن الرأي الراجح أن حكمه الجواز بشرط أمن الضرر بعد استشارة أهل الخبرة والثقة في ذلك.
- ٥- أن المرأة التي استعملت الأدوية الطبية لتأخير الحيض لأداء فريضة الحج في حكم الطاهرات، فتصلي، وتصوم، وتطوف بالبيت، وتفعل كل ما تفعله الطاهرات.
- ٦- استعمال الأدوية الطبية عند الحاجة إليها يضيق من دائرة الضرر المترتب عليها على فرض أن استعمالها يسبب الضرر، ولهذا استعمل بعض نساء السلف أدوية من الأعشاب لقطع الدم أثناء الحج.

ثانياً: التوصيات:

ومن التوصيات التي يوصي بها البحث:

- ١- عدم استعمال أي أدوية محذوره شرعاً لمخالفة ذلك لأحكام الشريعة الإسلامية.
 - ٢- ضرورة استعمال المرأة للأدوية الطبية عند الحاجة إليها فقط وبصورة نادرة كحج وعمره مما يقلل من الضرر المترتب عليها.
 - ٣- دعوة أهل العلم والدين إلى مناقشة هذه المستجدات عبر وسائل الأعلام المختلفة، وتبصير النساء بالأحكام الشرعية المتعلقة بذلك.
- وبعد فإنني اختتم البحث مقرةً بالعجز والتقصير، فإن أصبت فمن عند الله عز وجل وإن أخطأت فن نفسي وعجزي عن الكمال، فإن الكمال لله وحده، والله أسأل الهدى والسداد.
- وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

هوامش البحث

- ^١ سورة النساء الآية (١)
- ^٢ صحيح البخاري، باب ترك الحائض الصوم، حديث رقم (٣٠٤)، ٦٨/١.
- ^٣ سنن ابن ماجه، باب ما جاء في قراءة القرآن على...، حديث رقم (٥٩٥)، ١٩٥/١. ضعفه الألباني، انظر: ضعيف الجامع الصغير وزياداته، للألباني، باب (٦٣٦٤)، ٩١٨/١.
- ^٤ صحيح مسلم، باب وجوه الإحرام وأنه يجوز، حديث رقم (١٢١١)، ٨٧٣/٢.
- ^٥ سنن أبي داود، باب في الجنب يدخل المسجد، حديث رقم (٢٣٢)، ٦٠/١. هذا الحديث ضعفه الألباني، انظر: مشكاة المصابيح، للألباني، باب الفصل الثاني، ١٤٣/١.
- ^٦ صحيح البخاري، باب العزل، حديث رقم (٥٢٧٠)، ٣٣/٧، صحيح مسلم، باب حكم العزل، حديث رقم (١٤٤٠)، ١٠٦٥/٢.
- ^٧ العَزْل: الإبعاد والتتحيه والصرف عن لشيء، واصطلاحاً: صرف الماء عن المرأة حذر الحمل، يقال "عَزَلَ الرجل الماءَ عَن جَارِيَّتِهِ إِذَا جَامَعَهَا لئَلَّا تَحْمِلَ" تهذيب اللغة، لأبو منصور، باب العين والزاي والراء، ٨٠/٢. سيل السلام، صالح بن طه عبد الواحد، ١٤٥/٣.
- ^٨ صحيح مسلم، باب حكم العزل، حديث رقم (١٤٣٩)، ١٠٦٤/٢.
- ^٩ مسند الشاميين، للطبراني، باب معاوية عن يحيى بن أبي كثير، حديث رقم (٢٨٥٣)، ١٠٢/٤.
- سنده صحيح، انظر: آداب الزفاف في السنة المطهرة، للألباني، باب الأولى ترك العزل ١٣٥/١.
- ^{١٠} حبوب منع الحمل وشهر رمضان، د. يوسف بن عيده عسيري ص (١).
- ^{١١} لسان العرب، لابن منظور مادة «حيض» ١٤٢/٧ - ١٤٣.
- ^{١٢} صحيح مسلم، باب جواز غسل الحائض رأس زوجها، حديث رقم (٢٩٨)، ٢٤٤/١.

- ^{١٣} جامع البيان في تأويل القرآن، للطبري ٧٠/٧.
- ^{١٤} سورة الرحمن الآية (٥٦)
- ^{١٥} صحيح مسلم، باب بيان وجوه الإحرام، وإنه يجوز....، حديث رقم (١٢١٣)، ٨٨١/٢
- ^{١٦} سورة هود الآية (٧١)
- ^{١٧} جامع البيان في تأويل القرآن، للطبري ٧٠/٧.
- ^{١٨} صحيح البخاري، باب من سمى النفس حيضاً، والحيض نفاساً، حديث رقم (٢٩٨)، ٦٧/١
- ^{١٩} شرح فتح القدير وشرح العناية / ١١٤-١١١. مواهب الجليل، للحطاب ٣٦٤/١. المجموع شرح المهذب، للنووي ٣٤٦/٢، كشاف القناع، للبهوتي ٢٤٥/١.
- ^{٢٠} المحلى، لابن حزم الظاهري ٢٢٠/٢
- ^{٢١} سنن أبي داود، باب من قال إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة ٧٥/١. جاء في كتاب الثمر المستطاب، للألباني "أنه صحيح على شرط مسلم" ٣٥/١.
- ^{٢٢} مسند أحمد ط الرسالة، باب مسند الصديقة عائشة بنت الصديق ، حديث رقم (٢٥١٦٧)، ٨٧/٤٢ صححه الألباني في كتابه مشكاة المصابيح، باب الفصل الثاني، حديث رقم (٧٦٢)، ٢٣٨/١
- ^{٢٣} فتح الباري، لزين الدين البغدادي، ٦١٠/٥.
- ^{٢٤} فتح القدير، لكamal الدين ابن الهمام، ١٦١/١.
- ^{٢٥} القوانين الفقهية، لأبو القاسم الغرناطي ص (٣١).
- ^{٢٦} الإقناع، لأبو النجا ٨٧/١.
- ^{٢٧} المغني، لابن قدامة ٣٨٦/١.
- ^{٢٨} الروض المربع مع حاشية ابن قاسم ٣٧٠/١.
- ^{٢٩} كشاف القناع، للبهوتي ١٩٦/١.
- ^{٣٠} سنن الترمذي، باب في المستحاضة أنها تجمع بين.....، حديث رقم (١٢٨)، ٢٢١/١. حسنه الألباني في كتابه صحيح أبي داود - الأم، باب إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة ٦٧/٢.
- ^{٣١} صحيح مسلم، باب وجوب قضاء الصوم على الحائض، حديث رقم (٣٣٥)، ٢٦٥/١.
- ^{٣٢} صحيح البخاري، باب متى يقضي قضاء رمضان، حديث رقم (١٩٥٠)، ٣٥/٣.
- ^{٣٣} المرجع السابق، باب تقضي الحائض المناسك كلها.....، حديث رقم (١٦٥٠)، ٥٩/٢.
- ^{٣٤} فتح القدير، لابن همام ص (١٦٥١). البحر الرائق، لابن نجيم ٢٠٥/١. مجمع الأنهر، لشيخ زاده ٥٣/١. مواهب الجليل، للحطاب ٣٧٤/١، حاشية الدسوقي ١٧٥/١. المجموع، للنووي ١٥٦/٢. المهذب (٤٥/١)، المغني، لابن قدامة المقدسي ٢٠٠/١. المبدع، لابن المفلح ٢٦٠/١. كشاف القناع، للبهوتي ١٩٧/١.
- ^{٣٥} سورة النساء الآية (٤٣)
- ^{٣٦} سنن أبي داود، باب في الجنب يدخل المسجد، حديث رقم (٢٣٢)، ٦٠/١.

- ^{٣٧} المحلى، لابن حزم الظاهري ٢/٢٥٣. المجموع، للنووي ٢/١٦٠.
- ^{٣٨} صحيح البخاري، باب قول النبي ﷺ ١/٩٥
- ^{٣٩} المحلى، لابن حزم الظاهري ٢/٢٥٣
- ^{٤٠} صحيح مسلم، باب بيان وجه الإحرام وأنه يجوز...، حديث رقم (١٢١١)، ٢/٨٧٣
- ^{٤١} المحلى، لابن حزم الظاهري ٢/٢٥٣.
- ^{٤٢} التبيان في آداب حملة القرآن، للنووي ص(١٥٤). المجموع شرح المذهب، للنووي، ٢/٧٠. حاشية الدسوقي ١/١٢٥. المغني، لابن قدامة ٢/٢٠٤
- ^{٤٣} المغني، لابن قدامة ١/٢٠٢، المجموع، شرح المذهب، للنووي ٢/٧٢.
- ^{٤٤} الهداية، للمرغيناني ١/٣١. بدائع الصنائع، للكاساني ١/٣٣-٤٤. البحر الرائق، لابن نجيم ١/٢١١. المبسوط، للسرخسي ٣/١٥٢. (١٥٢/٣)
- ^{٤٥} سورة الواقعة الآية (٧٩)
- ^{٤٦} أحكام القرآن، لابن العربي ٤/١٧٣٧. تفسير القرطبي (١٧/٢٢٥). المغني، لابن قدامة ١/٢٠٣.
- نيل الأوطار، للشوكاني ١/٢٤٤. الحاوي الكبير، للماوردي (١/٣٨٤)
- ^{٤٧} المغني، لابن قدامة ١/٢٠٣. المجموع شرح المذهب، للنووي ٢/٧٢
- ^{٤٨} المرجع السابق من المغني
- ^{٤٩} المرجع السابق من المجموع
- ^{٥٠} المغني، لابن قدامة ٢/٢٠٢.
- ^{٥١} المحلى، لابن حزم الظاهري ١/١٠٧
- ^{٥٢} المجموع شرح المذهب، للنووي ٢/٧
- ^{٥٣} الأريسيين: قد اختلف في هذه اللفظة صيغة ومعنى، فرؤي بوزن «الكريمين»، ورؤي الأريسيين بوزن «الشريين»، ورؤي: الأريسيين، بوزن «العظميين». وقيل: إن في رهط هرقل فرقة تعرف بـ«الأروسية»، فجعل النسب إليهم وقيل «الأريسون»، الملوك واحداهم «إريس»، وهم عبدة النار، فجعل عليه إثمهم. وقيل: هم العشارون، انظر: النهاية، لابن الأثير ١/٣٨.
- ^{٥٤} صحيح البخاري، باب بدء الوحي، حديث رقم (٧)، ١/٨
- ^{٥٥} سورة آل عمران الآية رقم (٦٤)
- ^{٥٦} المحلى، لابن حزم الظاهري ١/١٠٧. المغني، لابن قدامة ١/٢٠٢. فتح الباري، لابن رجب ١/٤٠٨. نيل الأوطار، للشوكاني ١/٢٤٤
- ^{٥٧} صحيح مسلم، باب جواز غسل الحائض لرأس زوجها، حديث رقم (٢٩٨)، ١/٢٤٤
- ^{٥٨} الهداية، للمرغيناني ١/٣١. فتح القدير، للشوكاني ١/١٦٨. اللباب، للخزرجي ١/٤٨. بدائع الصنائع، للكاساني ١/٣٣.
- ^{٥٩} حاشية الدسوقي ١/١٥٥
- ^{٦٠} الإنصاف، للمرداوي ١/٢٢٣. كشف القناع، للبهوتي ١/١٣٤.

- ^{٦١} فتح القدير، لابن الهمام ١٦٩/١ فتح العزيز، للغزالي ١٠٢/٢.
- ^{٦٢} المجموع، للنووي ٦٧/٢. مغني المحتاج، للشربيني ٣٧/١.
- ^{٦٣} كشف القناع، للبهوتي ١٣٤/١.
- ^{٦٤} المجموع شرح المذهب، للنووي ٦٨/٢. فتح العزيز مرجع سابق ١٠٢/٢، نهاية المحتاج، للرملي ٣٤/١.
- ^{٦٥} المرجع السابق من المجموع.
- ^{٦٦} الإنصاف، للمرداوي ٢٢٣/١.
- ^{٦٧} كشف القناع، للبهوتي ١٣٤/١.
- ^{٦٨} بدائع الصنائع، للكاساني ٣٧/١. المبسوط، للسرخسي ١٥٢/٣.
- ^{٦٩} المعونة، للشيرازي ١٦٣/١.
- ^{٧٠} مغني المحتاج، للشربيني ٧٢/١.
- ^{٧١} المغني، لابن قدامة ١٩٩/١. المبدع، لابن المفلح ١٨٧/١.
- ^{٧٢} سورة البقرة الآية (٢٢٢)
- ^{٧٣} صحيح مسلم، باب مباشرة الحائض فوق الإزار، حديث رقم (٢٩٣)، ٢٤٢/١.
- ^{٧٤} سنن أبي داود، باب المذي، حديث رقم (٢١٢)، ٥٥/١. صححه الألباني في كتابه صحيح أبي داود- الأم، باب المذي ٣٨٣/١.
- ^{٧٥} الحاوي الكبير، للماوردي ص (٣٨٥ وما بعدها)
- ^{٧٦} البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لابن نجيم المصري ٣٠٣/٢.
- ^{٧٧} منح الجليل شرح مختصر خليل، لأبو عبد الله المالكي ١٦٦/١.
- ^{٧٨} مغني المحتاج، للشر بيني ٣٨٥/٣.
- ^{٧٩} الروض المربع شرح زاد المستقنع، للبهوتي ١٧٧/١.
- ^{٨٠} منار السبيل، لابن ضويبان ٦٧/١.
- ^{٨١} مجموعة فتاوى الشيخ ابن باز ١١٠/٥.
- ^{٨٢} سورة البقرة الآية (٢٢٢)
- ^{٨٣} مواهب الجليل، للحطاب ٣٦٧/١.
- ^{٨٤} الجامع في أمراض النساء (نوفاك) ص (٥).
- ^{٨٥} Arabic.arabianbusiness.com
- ^{٨٦} سنن ابن ماجه، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره، حديث رقم (٢٣٤١)، ٧٨٤/٢.

قائمة المراجع والمصادر:

- ١- أحكام القرآن، القاضي أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد الأزدى البصري ثم البغدادي المالكي الجهمي (ت: ٢٨٢هـ)، المحقق: عامر حسن صبري، دار ابن

- حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.
- ٢- آداب الزفاف في السنة المطهرة، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، دار السلام، الطبعة: الطبعة الشرعية الوحيدة ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.
- ٣- الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، موسى بن أحمد بن موسى بن سالم بن عيسى بن سالم الحجاوي المقدسي، ثم الصالحي، شرف الدين، أبو النجا (ت: ٩٦٨هـ)، المحقق: عبد اللطيف محمد موسى السبكي، دار المعرفة بيروت، لبنان.
- ٤- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرادوي الدمشقي الصالحي الحنبلي (ت: ٨٨٥هـ)، دار إحياء التراث العربي، ط٢، بدون تاريخ
- ٥- البحر الرائق شرح كنز الدقائق، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (المتوفى: ٩٧٠هـ)، دار الكتاب الإسلامي للنشر.
- ٦- التبيان في آداب حملة القرآن، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، حققه وعلق عليه: محمد الحجار، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط٣ مزيدة ومنقحة، ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤م.
- ٧- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور (ت: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢٠٠١م.
- ٨- جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت: ٣١٠هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.
- ٩- الجامع في أمراض النساء (نوفاك)، دار المنجد، ١٩٩٧م.
- ١٠- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي (ت: ١٢٣٠هـ)، دار الفكر، بدون طبعة وبدون تاريخ
- ١١- حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي الحنبلي النجدي (ت: ١٣٩٢هـ)، بدون ناشر، ط١، ١٣٩٧ هـ.
- ١٢- الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (ت: ٤٥٠هـ)، المحقق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩ هـ، ١٩٩٩م.
- ١٣- حبوب منع الحمل وشهر رمضان، د. يوسف عبده عسيري.
- ١٤- الروض المربع شرح زاد المستقنع، منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي (ت: ١٠٥١هـ)، دار المؤيد، مؤسسة الرسالة للنشر.
- ١٥- سُبُلُ السَّلَامِ مِنْ صَحِيحِ سِيرَةِ خَيْرِ الْأَنْبَاءِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، صالح بن طه عبد الواحد، مكتبة الغرباء، الدار الأثرية، ط٢، ١٤٢٨ هـ.

- ١٦- سنن ابن ماجه، ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد، (ت: ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.
- ١٧- سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (ت: ٢٧٥هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط، مَحْمَد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط ١، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩ م.
- ١٨- صحيح أبي داود - الأم، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت.
- ١٩- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة للنشر، ط ١، ١٤٢٢هـ.
- ٢٠- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٢١- ضعيف الجامع الصغير وزيادته، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، أشرف على طبعه: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي للنشر.
- ٢٢- فتح الباري شرح صحيح البخاري، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلمي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ)، تحقيق: محمود بن شعبان بن عبد المقصود وآخرون، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، ط ١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦ م.
- ٢٣- فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير، وهو شرح لكتاب الوجيز في الفقه الشافعي لأبي حامد الغزالي (ت: ٥٠٥هـ)، عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني (ت: ٦٢٣هـ)، دار الفكر للنشر.
- ٢٤- فتح القدير، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام (ت: ٨٦١هـ)، دار الفكر للنشر، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ٢٥- القوانين الفقهية، أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي (ت: ٧٤١هـ).
- ٢٦- كشف القناع عن متن الإقناع، منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي (ت: ١٠٥١هـ)، دار الكتب العلمية.
- ٢٧- اللباب في الجمع بين السنة والكتاب، جمال الدين أبو محمد علي بن أبي يحيى زكريا بن مسعود الأنصاري الخزرجي المنبجي (ت: ٦٨٦هـ)، المحقق: د. محمد فضل عبد العزيز، الدار الشامية، سوريا، دمشق، ط ٢، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤ م.
- ٢٨- المبدع في شرح المقنع، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح، أبو إسحاق، برهان الدين (ت: ٨٨٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ٢٩- المبسوط، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (ت: ٤٨٣هـ)، دار المعرفة،

- بيروت، بدون طبعة، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.
- ٣٠- مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن بن محمد بن سليمان المدعو بشيخي زاده، يعرف بداماد أفندي (ت: ١٠٧٨هـ)، دار إحياء التراث العربي، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ٣١- المجموع شرح المذهب (مع تكملة السبكي والمطيعي)، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، دار الفكر للنشر.
- ٣٢- مجموع فتاوى العلامة عبد العزيز بن عبد الله بن باز رحمه الله، (ت: ١٤٢٠هـ)، أشرف على جمعه وطبعه: محمد بن سعد الشويعر.
- ٣٣- المحلى بالآثار، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت: ٤٥٦هـ)، دار الفكر، بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ٣٤- مسند الشاميين، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٤م.
- ٣٥- مشكاة المصابيح، محمد بن عبد الله الخطيب العمري، أبو عبد الله، ولي الدين، التبريزي (ت: ٧٤١هـ)، المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي للنشر، بيروت، ط٣، ١٩٨٥م.
- ٣٦- المعونة في الجدل، أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت: ٤٧٦هـ)، المحقق: د.علي عبد العزيز العميريني، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، ط١، ١٤٠٧هـ.
- ٣٧- المغني لابن قدامة، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ)، مكتبة القاهرة، بدون طبعة، ١٣٨٨هـ، ١٩٦٨م.
- ٣٨- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (ت: ٩٧٧هـ)، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.
- ٣٩- منار السبيل في شرح الدليل، ابن ضويان، إبراهيم بن محمد بن سالم (ت: ١٣٥٣هـ)، المحقق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي للنشر، ط١، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.
- ٤٠- منح الجليل شرح مختصر خليل، محمد بن أحمد بن محمد بن عليش، أبو عبد الله المالكي (ت: ١٢٩٩هـ)، دار الفكر، بيروت، بدون طبعة، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.
- ٤١- مواهب الجليل في شرح مختصر خليل شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب الرعيني المالكي (ت: ٩٥٤هـ)، الناشر: دار الفكر، ط٣، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.
- ٤٢- النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

- ٤٣- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي (ت: ١٠٠٤هـ)، دار الفكر، بيروت، ط(أخيرة)، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.
- ٤٤- نيل الأوطار، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: ١٢٥٠هـ)، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، مصر، ط١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.
- ٤٥- الهداية في شرح بداية المبتدي، علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، أبو الحسن برهان الدين (ت: ٥٩٣هـ)، المحقق: طلال يوسف، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.